

الفعل والنظام الفعلي في العربية

هدد الاقدمون الفعل عنصراً جوهرياً في العبارة أو الجملة ، وهو كذلك عند المحدثين من اللغويين عامل مهم في بناء الجملة .

وقد اختلفت الأسم في أشكال الفعل ، فهو في العربية لا يتمدى الماضي والضارع ^(١) ، في حين أنه يحتوي على صور مختلفة متعددة في اللغات الهندية - الأوروبية Indo-European . وليسث العربية بدءاً بين أخواتها الساميات في هذا الباب ، فالباحثون في هذه الأسرة اللغوية يذهبون إلى قلة صور الفعل *Forme* فيها .

وقد اهتم النحاة العرب في الفعل وبحوثاً فيه بعمقاً طويلاً ، وأعطوه من الأحكام ما هو معروف ، متيد في الأسانيد ، وسنأتي إلى الكلام عنه . وقد خالف السلف في هذا الباب كتباً كثيرة ، فصرها أصحابها على الفعل وأوزانه ومماثيه . ولعل طائفة منها كانت أشبه بالمعجمات اللغوية ، فكتاب الأفعال لابن القوطية ^(٢) يظهر مدى اهتمام الأقدمين بالفعل ومماثيه وسوره . وقد أعاد أحد العلماء ترتيب هذا الكتاب ، وأضاف إليه شيئاً آخر ، وبوَّبه تبويهاً خالف فيه الأصل ، وهو ابن القطاع من علماء القرن السادس الهجري ^(٣) . وأنت إذا نظرت إلى أحد هذين الكتابين تبينت غنى العربية في هذا الباب واهتمام اللغويين في هذه المادة ، حتى

(١) أما الأمر فليس لنا إلا أن نلغته بالضارع فهو صورة منه يؤدي معنى خاصاً . وال هنا ذهب النحاة الكوفيون . أنظر الانصاف لابن الأثيري مسألة ٧٢ ، وشرح الرضى على السكانية ٢ : ٢٦٨ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن سراجم ، المعروف بابن القوطية الأندلسي الأشبيلي الأصل المتوفى سنة ٣٦٧ للهجرة .

(٣) هو أبو القاسم علي بن جعفر السعدي القوي المعروف بابن القطاع المصلي المتوفى سنة ٥١٥ للهجرة .

الفعل والنظام الفعلي في العربية

أنهم توسعوا فيها ، فاشتقوا الأفعال من أصول جامدة ، ليس فيها معنى الحدث . وسنأتي الى الكلام من هذا الموضوع .

على أننا لا بد أن نستدرك فنقول : إن الأقدمين على اهتمامهم الزائد بالفعل ومما يبعثه وصوره لم يبحثوا في زمان الفعل وتحديداته ، فالماضي هو الحدث الذي مضى « Accompli » ولكن هذا الذي مضى لا نعرف في أي زمان من الماضي ، فهو يصدق على حدث مضى قبل لحظات ، وعلى آخر مضى عليه زمان طويل ، وهذا التوسم أو نقل التساهل مبنيته قلة ضبط الأزمنة في النحو العربي . فلا يستطيع المستعرب الكلام العرب أن يحدد الزمن تحديداً كالذي نعرفه في غير اللغات السامية ، وهو ان استطاع ذلك ، فبالقربنة والإشارات الأخرى التي يحتوي عليها النص . ولعل خبرتهم وفلة بحتمهم في هذه الناحية ، تبدوان فيما أسماه بالمضارع ، فالنسبية لا تشير إلى زمن معين محدد معروف ، وإنما تشير الى شبه هذا بالاسم ، فهو مضارع للاسم ، وتأتي مضارعتة للاسم من ناحية حركة آخره (١) . ثم أنهم حين أرادوا أن يدلوا على زمن هذه الصيغة أشاروا الى الحال والاستقبال . وأمر الحال والاستقبال في هذه الصيغة متروك للنص ، تحده القرائن والإشارات .

وليس لنا أن نتبين في العربية ضوابط واضحة تشير الى اتفاق الأزمنة أو ما يسمى بـ « Concordance de temps » . فليس صحيحاً أن يدل صيغة على زمنين مختلفين ، لم يحدد كلاً منهما ضابط متميز بالنسبة للآخر . ولا ندري ما المراد بالحال وكم هو طول هذه الفسحة الزمنية ، ثم إذا انطلقنا من هذا الى المستقبل ، لا نهتدي الى أين نصل بالمستقبل ، فهو فسحة زمنية طويلة .

ووقوفهم في البحث عند هذا الحد من حيث الناحية الزمنية ، دليل على أن الباحثين الأقدمين في النحو لم يتأثروا في الأمور الجوهرية بالفسح اليوناني ، ونحن اذا أردنا أن نجد آثار المنطق

(١) أنظر Marcel Cohen. Systeme verbal Semitique, P. 10.

في النحو لا نجده إلا في التفسيرات وفي الأحكام العامة المطلقة ، كالسبب والسبب ، والملة والملول .

ولكن الغالين بتأثر المسلمين بالفكر اليوناني لا يقتصرون على هذا الحد ، فنحن نرى الفكرة الزمنية والبحث فيها كان نتيجة لتأثر هؤلاء بالنحو اليوناني ، وقد قال بهذا المستشرقون ^(١) وغير المستشرقين من المشاركة الذين تأثروا بهم وقرأوا أقوالهم ^(٢) . فقد قالوا : إن القياس النحوي متأثر بالقياس المنطقي الأرسطي ، والرد على هذا الزعم مبسور سهل ، ليس هذا مجال البحث فيه .

وأعود فأقول : لو كان واضح النحو متأثراً في الأمور الجوهرية بالنحو اليوناني ، لنجاء في تحديد الزمن منحنى الإغريق ، ولبحث في قضية الزمن وتحديدته كما بحثوا ، ولوقفنا اليوم في عصرنا الحديث على جليلة الأمر ، وصرنا لا نحار في قوله تعالى « فلم تقتلون أنبياء الله مما قبل إن كنتم مؤمنين » ^(٣) فالعمل « تقتلون » مضارع ولكن النص لا يشير إلى الحال أو الاستقبال وإنما يشير إلى الزمن الماضي .

ولا نستطيع أن نهتدي إلى الماضي المستمر « durable » في العربية بصورة واضحة دقيقة . ونحن إذا وجدنا قولهم « كان يماثر مشيخة قریش » ^(٤) وهو متضمن لفكرة الاستمرارية . ومثل هذا كثير في كلام العرب ، فالاستمرارية حاصلة ولكننا لا نستطيع تحديد

(١) أنظر M. G. Demombynes et Blachere. Grammaire P. 36.

(٢) أنظر مقالة الدكتور ابراهيم مذكور في مؤتمر مجمع فسواد الأول للغة العربية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وموضوعها منطلق ارسطو والنحو العربي . وأنظر تعليق المستشرق الفرنسي L. Massignon عليه . وأنظر تعليق Gibb على الموضوع وذهابه إلى أن النحو العربي والنحو السرياني نشأ في وقت واحد . وأن هذا ذهب E. Littmann في محاضراته .

ثم أنظر (De Boer) تاريخ الفلسفة في الاسلام ص ٣٩ .

(٣) البقرة ٩١ .

(٤) الأغانى دار الكتب الجزء السادس ص ٩٦ .

الفعل والنظام الفعلي في العربية

الفسحة الزمنية فيها ، أو قل إن الصيغة لم تشر إلى زمن محدود بمقيد ^(١) . فقد جاء في ابن هشام ما نصه : « فوالله إنه ليضع رجل رسول الله (ص) إذا أتاه سهم غريب فأصابه وقتل » . ومن إهتمام العربية بالفعل غلبة الجملة الفعلية ^(٢) على كلام العرب ، ذلك إننا لو نظرنا إلى كتاب من كتبهم فاحصين على طريقة الاحصاء في أيامنا ، لاهتدينا إلى صدق هذه الدعوى . ولا نريد أن تعدل هذه الظاهرة الكلامية ، لأن التعليل ربما أخرجنا عن هذا البحث اللغوي . وقد فعل هذا الأستاذ علي الجارم في مقالة له فزعم « إن الفعلية العربية تقتضي أن تكون الجملة الفعلية الأصل والغالب الكثير في التعبير ، لأن العربي جرت سلسلته ، ودفعته فطرته إلى الإهتمام بالحدث في الأحوال العادية الكثيرة . وهي التي لا يريد فيها أن ينبه السامع إلى الإهتمام بمن أوقع منه الحديث أو التي لا يهتم هو فيها بمن وقع منه الحديث ، فلا أساس عنده في الإخبار أن يبدأ بالفعل ، عدا الفرص وعاد المسافر ... » ^(٣)

وقد يلتجئ العربي إلى الجملة الاسمية إذا كان القصد إلى الفاعل وإلى الاسراع بإزالة الشك فيمن صدر منه الفعل ، فيبدأ بذكره أولاً قبل أن يذكر الفعل لكي يخصصه ، أو لكي يبعد التشبه من السامع ويمنعه أن يظن به الغلط أو الزيد ^(٤) .

(١) Th. Noldeke, Zur Grammatik des klassischen Arabisch, P. 68.

(٢) حيث أنص على الجملة الفعلية في هذه المقالة أريد منها ما كان فيها الفعل طرفاً في الاستناد فهو مستند أبدأ ، وعلى هذا نقولنا : « جاء محمد » جملة فعلية مؤنثة من مستند ومسنود إليه . ثم إذا قلنا : « محمد جاء » لم نبدل شيئاً في حقيقة الاستناد . فطرفنا الاستناد هما كما كانا في الجملة الأولى ، وهي بهذا جملة فعلية أيضاً . وثلاثة من مستند ومسنود إليه ، والمستند إليه هو الفاعل في كلتا الجملتين . وإلى هذا ذهب نحاة الكوفة ، فقد أخذوا الفعل من قولهم : « محمد جاء » من الضمير الذي عنده البصريون فاعلاً .

ولا أريد أن أقول في الفرق بين قولهم محمد جاء وجاء محمد ، إن الأول يفيد التجدد ، والثاني يفيد الحدوث . كما ذهب إليه البلاغيون ، انظر السكاكي ، مفتاح العلوم ٢١٣ .

(٣) علي الجارم ، معجم اللغة العربية الجزء السابع من ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ .

(٤) يشترط الجارم أن تصدر الجملة باسم وهو مستند إليه ولو كان للمستند فعلاً وهذا مذهب كثير من

ولا أريد أن أعلق على مقالة الجارم فهي تميلات فكرية فلسفية ، ولا يهم الباحث اللغوي غير بحث الصيغ والأساليب . وربما كان سلوك هذا المذهب ابتعاداً عن الحقيقة اللغوية التي هي موضوع البحث .

ولقد اهتم النحويون كافة في مسألة الإعراب ، فذهب الاقدمون إلى أن الإعراب أثر يجلبه العامل . ومن هنا كان بحثهم في العامل ، فالصيريون يرون أن الفعل صاحب العمل سواء تقدم أم تأخر وضواد ذلك كان مذكوراً أم متدرراً .

وكثير حديثهم عن العوامل فقد ألف أبو علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ كتاب العوامل ومختصره ؛ وألف الشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ . كتاب « العوامل المائة » . ولم يكن البصريون وحدهم مهتمين بمسألة العامل فقد بحث فيه غير البصريين من نخبة الكوفة . وظل منهج القوم على هذه الحال إلى أن تصدى ابن مضاء القرظي لمؤلفه يفسد عليهم نظريتهم في العامل في كتابه « الرد على النحاة »^(١) . وهو يسكرر رأي ابن جنى في الخصائص عند كلامه عن العوامل اللفظية والعوامل المعنوية ، ومذهب إلى أن العمل الإعرابي في الحقيقة المتكلم ونسبته لغيره للابسة خاصة^(٢) . ثم بحث الموضوع الاستاذ ابراهيم مصطفى من المحدثين ، هذا القول بتوسع وتصرف . وانتهى إلى أن الحركات بعضها علم على معنى إعرابي ، فالضمة علم الاستناد ، والكسرة علم الإضافة ، أما الفتحة فحركة لا تدل على شيء^(٣) .

== التحريبات ==

وبما نحب الإشارة إليه أن هذه الجهة الصادرة بالاسم ستداً إليه أو نقل ... فاعلام ... متلواً بمسند هو الفعل ، لقد كثرت في هريتنا الحديثة . وسبب ذلك يرجع إلى أن مؤلف السكاكين متأزرون بالأساليب المترجمة ، وبينهم صدق هذا في الأخبار التي تذيئها وكالات الأنباء وفي الأسس المترجمة ، ثم سرت هذه الظاهرة إلى كتابات أخرى .

(١) ابن مضاء ، الرد على النحاة ، ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) ابن جنى ، الخصائص ، ١ : ١١٠ .

(٣) ابراهيم مصطفى ، اجراء النحوس ، ٥٠ . ولا بد أن نشير إلى رأي احد النحويين الاقدمين وهو ==

الفعل والنظام الفعلي في العربية

والبحث في دلالة الحركات جاء متأخراً ، فلم يشر إليه رهوس الطبقة الأولى من النحويين ، فقد جاء من الخليل أنه قال « إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن باعثن الحرف ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه » (١) . وإلى هذا ذهب إبراهيم أنيس من المحدثين في كتاب من أسرار اللغة (٢) .

ولعل العلة في ذهاب الأقدمين هذا المذهب في التعلق بالعامل هو تأثرهم بالمنهج الفلسفي الذي يقول بالعلّة والعلول ، والسبب والمسبب ، ولا يصح جرياً على هذا أن يكون حدث من غير حدث . وقد تعلق البصريون أكثر من غيرهم بهذه الدعوى وأرادوا أن يفيدوا منها في البحوث النحوية واللغوية ، فقال الأمر إلى خلط وتمقيد وإبتداع أبواب ليس من الصعب أن تبعث من دائرة النحو واللغة .

وقد أشار الأقدمون إلى هذا ، وقالوا يضيف الملل النحوية واجتماعها عن اللغة وحقيقتها ، ومن هؤلاء ابن جني فقد ذكر في باب « علل العربية أكلامية أم قديمة » ما نصه « اعلم ان علل النحويين — — — — — وأعني بذلك حقائقهم المنفيين ، لا الفاسقهم المستضعفين — أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفهمين » (٣) .

وال هذا أشار ابن فارس في قوله :

تركيبة تنمي لتركبي

صرت بنا هيفاء ومجدولة

اضمف من حجة نحوي (٤)

ترنو بطرف فائر فائر

أبو علي محمد بن المنذير تلميذ سيويه والمروف بطرب ، وقد ذكر السيوطي في الأشباه والنظائر ج ١ : ٢٩ ما نصه « إنما أهربت العرب كلامهم لان الاسم في حال الوقف يلزمه السكون لوقوف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لسكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا يعطون عند الاخراج ، فلما وصلوا وانكسرهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للاسكان ليعتدل الكلام » .

(١) سيويه ، المكتاب ج ٢ ص ٣١٥ .

(٢) إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ١٤٢ .

(٣) ابن جني الخصائص ١ : ١٨ .

(٤) انظر ابن خلسكان ترجمة ابن فارس ج ١ ص ٣٦ .

ابراهيم السامرائي

ولم يسلم حتى هؤلاء القدامى من هذا الخلط ، فلم ينصرفوا في بحوثهم اللغوية الى المذهب اللغوي الصحيح ، ولم يستطيعوا أن يجنبوا بحوثهم هذا الدخيل الذي لا يت لبحث اللغوي بصلة . ومن يتقلب كتاب الخصائص لابن جني يجده يتخبط في مسائل لا علاقة لها بالبحث اللغوي ، وانما هي من تأثير المنهج الكلامي الذي أشرنا اليه . ولم يدفع ابن هشام مسألة العامل وينكرها تمسكاً بالبحث اللغوي الصحيح ، فهو ظاهري المذهب والمقيدة ، وهو من أجل هذا يريد أن يسود حكم الظاهر على المسائل اللغوية والنحوية أيضاً .

وتمسك البصريين بالعامل هذا التمسك الذي يرجع الى أصل فلسفي ، أوقعهم في مأزق أحوال النحو العربي الى تخليط أبعد ما يكون عن البحث اللغوي السليم . فقد وقفوا عند قوله تعالى « وإن أحد من الشركين استجارك »^(١) فقالوا بفاعلية أحد ولكنهم قالوا لفعل محذوف يفسره المذكور ، وعن هنا نشأ عندهم ما أسماه بالجملة المفسرة التي لا عمل لها من الإعراب . وبسبب كل هذا أنهم لا يخلطون الفعل من ضمير الاسم السابق ، مدفوعين بالنظر الفلسفي . وموقف الكوفيين من هذا أنهم أجازوا أن يدخل الفعل من الضمير وهم يوردون شاهدهم المعروف ، وهو قول الزباء :

ما للجهال تمسُّها وثبدا أجنذلاً يحميلان أم حديدا^(٢)

ومن هنا يظهر أن النحويين بصريين . كوفيين متفقون في قولهم بالعامل ، غير أنهم يختلفون في مقدار أخذهم به . فالفعل عند كثير من نحاة الكوفة لا يعمل في الفاعل ، فالعامل في الفاعل عند الكسائي ليس لفظ الفعل وانما كونه داخلًا في الوصف أي كونه متلبساً بالفعل^(٣) .

ولعل عسدم جواز خلط الفعل من الفاعل عند البصريين ، أوقعهم في مأزق آخر في باب

(١) التوبة ٦ .

(٢) السيوطي ، المعجم ١ : ١٥٩ ، شرح الاشبوهي على الألفية ٢ : ٤٣ من مدرسة الكوفة .

(٣) السيوطي ، المعجم ١ : ١٥٩ .

الفعل والنظام الفعلي في العربية

التنازع ، وهو أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر عنها أو عنها معمول يصلح أن يكون معمولاً لكل واحد مما تقدم ، كقولهم مثلاً : « قام وقد أخوك » فقد قال البصريون بأعمال الثاني تقربه ، واختار الكوفيون أعمال الأول لسببه ، غير أن النراء قد ذهب إلى أنه إذا انفق العاملان في طلب الرفع فالفعل لها جميعاً^(١) .

ومن اهتمام النحويين بالفعل الحقوا به في الأعمال أسماء الأفعال ، وأسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة ، وأفعال التفضيل وأمثلة المباني .
وأسماء الفاعلين عند الكوفيين أعمال دأمة .

ومن اهتمام العربية بالفعل أنها تأخذ من الأسماء ، أقول من الأسماء التي ثبتت أصلاتها في الأسمية . فكلمة « اسم » لم تخرج من السمو أو الوسم على الخلاف بين البصريين والكوفيين^(٢) ، وإنما هي كلمة قديمة وجدت في سائر اللغات السامية فأقادت منها العربية فصاعت منها فعلاً هو « تسمى » . ولم يلتفت النحويون إلى هذا ، وإنما شنوا أنفسهم في الكلام عن همزة الاسم^(٣) .

والباحث في الأفعال ثلاثية أم غير ثلاثية يجد أن طائفة منها ذات أصول جامدة فالفعل « رأس » مأخوذ من الرأس والرأس كلمة وجدت في اللغات السامية كافة وهكذا في « كبد » أي أصاب كبده ، وصبع به وله وعليه مأخوذ من غير شك من الأصبع . وهناك أفعال مأخوذة من أعضاء الجسم كقولهم « نابه » « ينيه » وهو من القاب . و « ورك » من الورك ، وتورك بالمسكان أقام به ، ولعل الفعل « ترك » بناء على افتعل للفعل « ورك » .

ومن هذا الباب « فخذ » أي أصاب فخذَه . وربما كان هناك علاقة بين « خرع » وهو اسم وبين « رَخَّع » وهو فعل^(٤) .

(١) الرضى ، شرح كافية ابن الحاجب ج ١ ص ٢٩ .

(٢) ابن الأثيري ، الأسماء المساة الأولى .

(٣) يرى الخليل أن همزة الاسم زيدت لتوصل إلى التعلق بالسكان ؛ الكتاب ج ٢ ص ٦٦ .

(٤) انظر محاضرات بول كراوس على مجلة كلية الآداب في القاهرة ١٩٤٣ .

ابراهيم السامرائي

وإذا أردنا أن نستوفي هذا الباب وجدنا حشداً كبيراً من الافعال لا ترجع الا الى اسم جامد
صريح ، فالتامس واللابن مأخوذ من التمر واللبن ، ونعمه أطعمه التمر ، وامل « بات » ترجع الى
البيت .

وابتنى صار له بنون .

وانقد انقطعت الصلة في كثير من الاحيان بين المادة الفعلية وبين الاصل الاسمي . فكلمة
الجن وهي كلمة قلبها البحث اللغوي فردها الى أصول غير سامية هي التي ولدت لنا « جن »
بمعانيها المختلفة بحيث صار الباحث لا يقرب بين هذه الاسم والفعل . وقد مثل ذلك في كلمة
« الإنس » وهو اسم ، والفعل « أنس » وليس من شك ان الفعل خارج من الاسم . أما
المصدر « أنس » فلا نرى الا انه معمول عن الفعل .

ومن اهتمامهم بالفعلية أنهم حسبوا كثيراً من الأدوات أفعالاً ، فاداء النفي « ليس » فعل
جامد عندهم ، ولم يقولوا بتركيبها ، ويفصلوا القول فيه . وهكذا قل في بئس ونعم وعسى ،
وربما اعتبروا « لات » فعلاً معتمدين على قوله تعالى « وإن تطربوا لله ورسوله لا يلتكم من
اممالكم شيئاً » (١) .

ولقد اعطت كلمة « إل » الفية فعلية ، وكلمة « إل » كلمة سامية ونمى الإله . وكان ابن
عمر (٢) يقرأ « جبر إل » بتشديد اللام ، وقال بعض المفسرين الإل هو الله واحتج بقوله
تعالى « وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة » (٣) . وقال أبو عبيدة الإل العهد (٤) .
وخلاصة القول إن الفعل يحتل في العربية مكانة عظيمة لا تحفظ بالدراسة اللازمة .

(١) الحجرات ١١ .

(٢) يحيى بن عمر نحوي مشهور انظر ترجمة الابن لابن الانباري .

(٣) التوبة ٩ .

(٤) القاسم بن بشار الانباري ، الاضداد ٣٤٦ .